



محضر اجتماع الطاولة المستديرة

دور القطاع الخاص والقطاع الاستثماري بتوفير فرص عمل للاجئين السوريين

نظمه المركز البريطاني لحقوق الإنسان ومركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية

في جامعة اليرموك وتمكين للمساعدة القانونية/ 8 يوليو 2017

عمان-الأردن نظم المركز البريطاني لحقوق الإنسان ومركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية وتمكين للمساعدة القانونية في جامعة اليرموك اجتماعا في فندق اللاندمارك حول دور القطاع الخاص والقطاع الاستثماري في توفير فرص عمل للاجئين السوريين، بمشاركة كل من مركز الأعمال وحقوق الإنسان في بريطانيا ومركز تمكين للمساعدة القانونية.

بدأت فعاليات الاجتماع صباح السبت الثامن من تموز 2017، حيث اشتملت على اربع جلسات حوارية ناقشت مسؤولية الشركات الاستثمارية والمنظمات الإنسانية إلى جانب الحكومة تجاه حقوق العمال والهجرة، ضمن سياق الاتفاقيات الدولية الموقعة.

الجلسة الأولى: ترأسها الدكتور فواز المومني، مدير مركز اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية في جامعة اليرموك، وكل من ريم أبو حسان، الحقوقية والناشطة في المجتمعات المدنية والوزيرة السابقة للتنمية الاجتماعية في الأردن، والسيدة مها قطاع، المنسقة في شؤون الأزمة السورية، والدكتورة سامينثا، الباحثة في مركز حقوق الإنسان والأعمال وحقوق العمال. بداية، أشار الدكتور فواز المومني إلى الدور المهم

الذي يقوم به الأردن تجاه اللاجئين السوريين حيث إن الأردن يستضيف ما يقارب المليون وثلاثمائة ألف لاجئ سوري على أراضيه مما يساهم في تقليل فرص العمل المتوفرة وزيادة معدلات البطالة من (12.9%) في عام 2011 إلى (15.3%) في عام 2016. أشارت دراسة لمنظمة العمال العالمية أجريت عام 2015 إلى أن (30%) من عمل الأردنيين في قطاعي الصناعة والزراعة، وأن (51%) من الرجال السوريين خارج المخيمات المنظمة لهم، كانوا قد انضموا إلى سوق العمل الأردنية، إضافة إلى أن (7%) من النساء السوريات. وذكر الدكتور المومني إلى أن هذه الجلسة فرصة طيبة لتبادل الأفكار والتعاون من أجل الخروج بتوصيات قد تكون عوناً لصناع القرار من أجل دعم المجتمع لمواجهة التحديات مما يهون من معاناة اللاجئين. وقد ناقش المتحدثون في هذه الجلسة نقاطاً رئيسية حول ضرورة حماية حقوق الإنسان ضد الإتجار بالبشر الذي بات منتشرًا بكثرة في منطقة الشرق الأوسط والذي غالباً يستهدف العمال اللاجئين في هذه المنطقة، مثلما ذكرت الدكتورة سامينثا، وأن دور حماية أولئك اللاجئين يقع على عاتق الحكومة والشركات الاستثمارية.

وأضافت: أن هناك كثيراً من فرص العمل المتوفرة في الأردن من قبل الحكومة الأردنية للمواطنين الأردنيين واللاجئين السوريين. بينما تقع على الشركات الخاصة مسؤولية الحفاظ على حقوق أولئك العمال وعدم ممارسة الانتهاكات ضدهم. وتقوم الحكومة بوضع أطر قانونية واضحة في شأن حقوق العمال، حيث أن كثيراً من العمال اللاجئين، بناء على دراسة بريطانية، لا يعرفون حقوقهم، كما يجب تعديل القوانين وتكييفها لمجاراة ما يحدث وحماية كل المعنيين في المجتمع.

قضية مهمة أخرى طرحت وهي الرق الحديث أو ما يعنى به (العمل القسري) الذي تمارسه بعض الشركات في حق العمال اللاجئين دون إعطائهم الحد الأدنى المطلوب من حقوقهم، ومن هنا يجب على الحكومة إلزام الشركات بذلك ووضع أنظمة تسمح للعمال بتقديم الشكاوى والاقتراحات، مما يخفف من التأثيرات السلبية على الدولة المستضيفة وعلى العمال اللاجئين.

ذكرت السيدة ليندا كلش أن الأطر القانونية الموضوعة لحماية حقوق العمال اللاجئين في الأردن موجودة، لكن هناك ضعف في تنفيذ تلك الأطر. كما تم التركيز على الحديث عن العمال في مجال الزراعة والنسيج والإنشاءات والعمالة المنزلية، حيث أن غالبية العاملين في هذه المجالات هم من غير الأردنيين. وكان الهدف المنشود من حماية حقوق العمال اللاجئين هو الحفاظ على صورة البلد في الدرجة الأولى، حيث أن الأردن وقع على اتفاقيات دولية تضمن حماية حقوق المواطنين والقاطنين على أراضيها. وفي ردها على ملاحظات السيدة ليندا كلش ذكرت الدكتورة ريم أبو حسان على هذا الكلام بقولها أن الأردن لم يوقع على أي اتفاقيات دولية تخص اللاجئين، ما يعني أنها غير ملزمة بهم قانونياً، ومع ذلك لا يمكن لاحد أن يزاد على الأردن في استقبال اللاجئين السوريين، لأن الأردنيين كانوا قد قدموا بيوتهم لإخوانهم السوريين، وقدموا لهم المساعدات المادية والمعنوية اللازمة بالرغم من محدودية دخل المواطن الأردني، كما أن الحكومة الأردنية قامت وتقوم بالدور الأمثل تجاه السوريين، حيث إنها تتحمل ما يقارب عشرة مليارات دولار من تكاليف اللاجئين، ما يوجب على المجتمع الدولي معاملة الأردن بشكل خاص، نظراً لاحتوائه عدة جنسيات من اللاجئين معظمهم مهجرون.

أضافت د. ريماء أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) هي المسؤول الأول عن اللاجئين السوريين، حيث أن لديهم إجراءات تخص كيفية تقديم طلبات من أولئك اللاجئين عن طريق رب الأسرة من أجل الحصول على الدعم اللازم. كما يجب التنويه إلى أن ما نسبته 80% من اللاجئين السوريين يقيمون في المجتمع بين المواطنين وليسوا في المخيمات. وعلى المستوى الإقليمي، فإن المجتمع العربي عامة والأردن بشكل خاص يعاني من مشكلات الفقر وشح المياه وأعلى مستويات إشعاع شمسي وبطالة بين الشباب تصل إلى 31%. إلا أن ذلك لم يمنع وزارة العمل من القيام بإعطاء تصريحات عمل للاجئين، إذ إن الأردن يسعى جاهدا لحماية الفئات المستضعفة كخدم المنازل والعاملين في الزراعة. وتعقبها على ما قالته معالي ريماء أبو حسان، قالت د. مها قطاع إن وزارة العمل الأردنية ضمنت حقوق العاملين اللاجئين لديها، ووفرت ما يمكن توفيره من فرص عمل لهم. ما يهمنى الآن هو تأمين ما يسمى بالعمل اللائق (العمل الذي يؤمن دخلا مناسباً، وظروف عمل مناسبة للعامل اللاجئين ما يحقق المساواة بين الرجال والنساء في العمل).

من هنا جاء التعاون والتنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص فيما يخص تشغيل اللاجئين وتوفير عمل لائق لهم. يعاني اللاجئون من مشكلة في الشروط والقوانين بينهم وبين العمال الوافدين، لأن اللاجئين لا يملكون غالباً جوازات سفر وإقامة نظامية كما يملكها الوافدون. وقد تقادى الأردن هذه المشكلة بإصدار تصاريح عمل للاجئين لا تشترط وجود جواز سفر ودخولاً نظامياً لهم إلى الأردن. منذ بداية عام 2016 وحتى الآن تم إصدار 54 ألف فرصة عمل في مختلف القطاعات، وهذا يدل على المنهج المنظم الذي

اتبعه الأردن في هذا الحقل، وحسب ما أوردت د. مها فإن حصول اللاجئين على تصاريح عمل لا يعني حصولهم على ظروف عمل لائقة، ما يوجب القيام بخطوات جديدة للحصول على ظروف العمل اللائق.

ومع نهاية الجلسة الأولى وجه الحاضرون عددا من الأسئلة والمتطلبات للمتحدثين تلخصت في وجوب إيجاد علاقة بين العامل وصاحب العمل عن طريق إنشاء نقابات عمالية، كما تمت المطالبة بأن يدفع صاحب العمل قيمة الضمان الاجتماعي وتصريح العمل للعمال اللاجئين في مؤسسته. كما تمت الإشارة إلى أن هؤلاء العمال لا يقومون بالإجراءات اللازمة للحصول على تصاريح العمل المطلوبة، بالرغم من كل التسهيلات المقدمة من الأردن للعمال من اللاجئين السوريين.

الجلسة الثانية: تحدث فيها كل من السيد حسام صالح من النقابة العامة للعاملين في صناعة الغزل والنسيج، والسيدة ميرفت جمحاوي من مركز تشغيل اربد. ركزت هذه الجلسة على الحديث عن قطاع الألبسة بما فيه التحديات والفرص ومسؤوليات الحكومة وشركات الأعمال. ونقلنا عن السيد صالح أن شركة الألبسة والنسيج تأسست عام 2004، وقد كانت تصدر إنتاجها إلى أمريكا وفقا لاتفاقية QIZ، ففي عام 2016 بلغت صادرات قطاع الألبسة 1.56 مليار دولار، ما يدل على أنه قطاع ناجح ومهم في حقل التصدير.

وقد أشار السيد صالح أن أغلبية العمالة في هذا القطاع هي من الوافدين، ويشكل الأردنيون ما نسبته 25-30% فقط. ومن الواضح أن الشركة قد وقعت اتفاقيات عمل جماعي مع وزارة العمل ونقابة العمال الأردنية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) نتجت عن توحيد أجور العمال

المواطنين مع العمال الوافدين، وما زالت في صدد توقيع مذكرة تفاهم لتدريب اللاجئين السوريين. وأضافت السيدة جماوي، إحدى العاملات في قطاع الألبسة، أن هناك شركات متعاونة إلا أن هناك شركات ما زالت تمارس الانتهاكات ضد العمال مثل استخدام الضرب والتشغيل دون ضمانات قانونية، مع مناشدتها للمنظمات للعمل معاً من أجل تحسين وضع العاملين المواطنين واللاجئين.

وانتهت هذه الجلسة بتوجيه أسئلة للمتحدثين حول مسؤوليات منظمات حقوق الإنسان تجاه اللاجئين في الأردن والتي أجيب بـأن هناك تعاوناً وعلاقات وطيدة بين منظمات حقوق الإنسان والمؤسسات القانونية لمنع أي انتهاكات ترتكب ضد العمال، إضافة إلى أن الأردن هي دولة قانون وكل العمال يخضعون لقوانين محددة ومنظمة من قبل وزارة العمل ونقابات العمال.

وقد أوضح السيد أحمد عوض، ممثل الاتحاد العام لعمال الإنشاءات، أن المصلحة المثلى لمؤسسي الأعمال أن يضمنوا استمرارية أعمالهم، والتي تتطلب الحرص على العمال وحقوقهم وتدريبهم، ولكن المؤسف أن قليلاً من المؤسسات في السوق تنفذ هذه المهمة، كما أن هناك معايير محددة لقطاع الألبسة. كما أشار إلى أن النقابة العامة للعاملين في صناعة الغزل والنسيج والألبسة (J-GATE) هي المسؤولة عن تنظيف القطاع عمن يسيء له مما يضمن لهم بيئة عمل سليمة في المستقبل. رداً على كلامه، أوضح السيد صالح أن النقابة ملتزمة بكل واجباتها تجاه العمال، حيث تم توفير سكنات مناسبة للعمال من حيث النظافة والمرافق اللازمة من أجل خدمة العمال من جميع الجنسيات. كما أشار إلى أن هناك تعاون بين النقابة والحكومة الأردنية والجهات المعنية من أجل الوصول إلى التوظيف العادل الذي يضمن

توفير عمل لائق لجميع العمال كما أن للعمال دور واضح في معرفة حقوقهم وواجباتهم من اجل الوصول إلى عمل لائق.

قدم عدد من الحضور أسئلة ومداخلات حول الموضوع. وتم توجيه أسئلة حول برامج تدريب المرأة التي تمت الإجابة عليها أن هناك شركات لديها برامج تدريبية للسيدات من أجل تأهيلهن لسوق العمل. وفيما يتعلق بمشكلة بعد المصانع الإنتاجية التي يتم إنشاؤها عن المناطق السكنية أشار السيد أن النقابة استهدفت بداية الفئة الأقل حظا وحديثا فهي تستهدف الجامعيين.

بين السيد صالح إن هناك اتفاقا مع UNHCR والاتحاد الأوروبي لتشغيل اللاجئين السوريين يهدف إلى تدريب اللاجئين السوريين الذين لا يقبلون على العمل من اجل الاحتفاظ بحقوق اللجوء، إضافة إلى توفير الفي فرصة عمل للاجئين السوريين لكن الأقبال كان ضعيف.

أشار المتحدثون إلى ضرورة توجه صاحب العمل لمخاطبة الجهة المختصة كوزارة العمل بخصوص أية مشكلة تواجه العاملين، كما يجب على المصانع التواصل مع رئاسة الوزراء، لأن الفئة المستهدفة حاليا هي الفئة المتدنية علميا التي قد لا تملك الوعي الكافي لمعرفة حقوقها، من اجل تحقيق التعاون بين جميع الجهات سعيا لضمان حقوق العاملين.

الجلسة الثالثة: تحدثت فيها السيدة ليندا كلش حول مسؤوليات وفرص وتحديات الحكومة وشركات الأعمال في قطاع الزراعة، حيث أوضحت السيدة كلش أن العمالة في قطاع الزراعة هي الأقل حظا وتضم الفئة الأضعف في المجتمع، تلك التي تم ضمها لقانون العمل عام 2008م، لكن لا يوجد نظام لتنسيق عملهم حتى الآن. وفقا للسيدة ليندا فإن أغلب العاملين في قطاع الزراعة هم من الباكستان

والمصريين الذين تختلف أوضاع عن باقي العمال، حيث أنهم يدفعون لقاء قدومهم إلى الأردن ويتم مصادرة جوازاتهم وإجبارهم على التوقيع على سندات مالية.

يعاني قطاع الزراعة من العديد من الانتهاكات كما أن هناك عددا من العمال يعيشون في بيوت بلاستيكية. وضع السوريين في قطاع الزراعة سيء للغاية بسبب اشتغال العائلة كاملة من رجال ونساء وأطفال في القطاع مما قد يعرضهم لمخاطر صحية. هناك انتهاكات تمارس ضد العمال في هذا القطاع كحجز جوازات السفر وعدم دفع الأجور الشهرية بانتظام وطول ساعات العمل والتحكم بالعامل من قبل صاحب العمل وعائلته كذلك. وقد اشتكى بعض العمال من خداع بعض الجمعيات نفسها ما يعرضهم أحيانا للعمل بشكل غير قانوني.

وأضافت د. سامينثا أن هناك الكثير من المنظمات العالمية تملك فروعا في الأردن من أجل المساهمة مع المنظمات المحلية في تقديم المساعدات لدعم قضايا اللاجئين.

وأضاف بعض الحضور أنه لا بد من وجود آليه لاستقدام العمالة الزراعية تقوم على اتفاق بين الأردن ومصر لمنع المقاولين من استغلال أوضاع العاملين.

الجلسة الرابعة: تحدث في هذه الجلسة كل من السيد محمود الحيارى من الاتحاد العام لعمال الإنشاءات والسيد أحمد عوض من مركز فينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية والأنسة هبة عبيدات بما يخص قطاعي الإنشاءات والبنية التحتية، كمسؤوليات وتحديات وفرص الحكومة وشركات الأعمال. ناقش المتحدثون موضوع احتيال شركات الإنشاءات على العمال من خلال المقاول الباطن، الذي يقوم بعمله بشكل غير رسمي، نظرا لعدم وجود جهة رقابية تشرف على شروط العمل مما يؤدي إلى ارتكاب انتهاكات

بحق هؤلاء العمال وخاصة اللاجئين منهم، وطالب المتحدثون بضرورة إنشاء جهة رقابية تشرف على شروط العمل وعلى عمل المقاولين لضمان حقوق العمال. كما شدد المتحدثون على ضرورة التزام مفوضية اللاجئين السوريين بتحصيل حقوقهم بناء على الاتفاقيات الموقعة بينها وبين الحكومة الأردنية.

نهاية، وجه السيد عز الدين الناطور، الباحث الأردني اللبناني وممثل مركز موارد حقوق الإنسان، سؤالاً للحضور عامة عن كيفية تحفيز الشركات للإفصاح عن الانتهاكات المرتكبة بحق العمال اللاجئين. طرحت اقتراحات عدة من الحضور اختصرت بثلاث وسائل قد تكون فعالة في تطوير نظم المتابعة والرقابة وهي المساءلة والحرية وسيادة القانون.